الإيضاح لما عند الشيخ عيد الكيَّال
من لبس في فهم المقال

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اتَّبع هداه،
أما بعد، فأولاً –وقبل كل شيء- أحمد الله عز وجل أن الأخ الشيخ عيد الكيال-بارك الله فيه- قد انتفى من مقالة "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان –قبل البعثة- على دين المشركين"، بغض النظر عن ملابسات هذا الأمر.
والبحث العلمي سجال بين أهل العلم، لا غضاضة فيه ما دام قام على الإنصاف والتجرد في إحقاق الحق وإبطال الباطل دون هوى أو شهوة انتصار للنفس بالباطل.
لذلك أقول –من باب الإيضاح ليس من باب المراء-:
إن ما ذكره فضيلة الشيخ عيد الكيَّال –وفقه الله- في تعقبه عليّ من أني تعجلت في الحكم على كلامه وأسأت الفهم لرسالته فتعقب في غير محله لما يلي:
قد أورد –وفَّقه الله- في "الدليل المختار" (ص36) في معرض الحجَاج الدليلين اللَّذَيْن اشتبهَا على مَن قال بهذا القول، وهما قوله تعالى: {وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى}، وقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ}.
فذكر أولاً قول شيخ المفسّرين ابن جرير الطبري –رحمه الله- في الآية الأولى: "ووجدك على الذي أنت عليه"، ثم ساق إسناد ابن جرير إلى السدي أنه قال: "كان على أمر قومه أربعين عامًا"، والذي بيّنت ضعفه، وأنه لا يصح عن السُّدّي، ثم نقل عن ابن جرير أنه قال: "وقيل: عني بذلك: ووجدك في قوم ضلاَّل فهداك".
وقال –بعد ذلك- معقِّبًا: "أما القول الثاني فبعيد وصرف للظاهر عن ظاهره بدون دليل؛ إذ كيف يقول الله: {وَوَجَدَكَ ضَالاًّ}، ثم يصرف هذا إلى قومه دونه؟! والأصل: حمل اللفظ على ظاهره بالإجماع".
قلت: وقد أوهم القارئ بهذا الكلام أن القول القوي المنصور هو الأخذ بظاهر الآية في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ضالاً على دين قومه ثم هداه الله للإسلام، مع اكتفائه بذكر القول الآخر الذي أورده ابن جرير، دون أن يشير إلى الأقوال الأخرى التي اعتمد بعضها أئمة المفسِّرين، والتي هي أقوى من القول الضعيف الذي لم ينقل ابن جرير سواه مع القول المنسوب إلى السُّدِّي، ومن أقوى هذه الأقوال:

قـول من قـال: "أي لَمْ تَكُنْ تَـدْرِي الْقُـرْآنَ وَالشَّـرَائِعَ، فَهَـدَاكَ اللَّهُ إِلَى الْقُرْآنِ، وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ".
وقد ذكـر القرطـبي في "الجـامع لأحكـام القـرآن" (20/96) هـذا القـول ضـمن الأقـوال الأخـرى، وعـزاه إلى عَنِ الضَّـحَّاكِ وَشَـهْرِ بْنِ حَوْشَـبٍ وَغَيْرِهِمَا، ثم قال: "وَهُوَ معنى قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتـابُ وَلَا الْإِيمانُ}، عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي سُورَةِ الشُّورَى".
ونقل ابن جُزَيْ في "التسهيل لعلوم التنزيـل" (2/491) سـتة أقـوال في تفسير، بدأها بهذا القول، ثم رجّحه قائلاً: "وهـذا هـو الأظهـر، وهـو الـذي اختاره ابن عطية وغيره، ومعناه: أنـه لم يكـون يعـرف تفصـيل الشـريعة وفروعها حـتى بعثـه اللـه، ولكنـه مـا كفـر باللـه ولا أشـرك بـه لأنـه كـان معصومًا من ذلك قبل النبوة وبعدها".
ويليه في القوة قول من قال: "أَيْ: غَـافِلًا عَمَّا يُـرَادُ بِـكَ مِنْ أَمْـرِ النُّبُـوَّةِ، فَهَدَاكَ: أَيْ أَرْشَدَكَ. وَالضَّـلَالُ هُنَـا بِمَعْنَى الْغَفْلَـةِ، كَقَوْلِـهِ جَـلَّ ثَنَـاؤُهُ: {لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسى} [طه: 52] أَيْ لَا يَغْفُـلُ، وَقَـالَ فِي حَـقِّ نَبِيِّهِ: {وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغافِلِينَ} [يوسف: 3]".
قلت: فلماذا أغفل الأخ الكيَّال هذين القـولين، واكتفى بـذكر القول الباطل –تحت دعوى أنه ظاهر الآية- إن كان لا يرجّحه، ولا يقول به؟!
ودعـواه أنـه لم يكن بصـدد تحريـر المسـألة، بـل جـاءت عـابرة في ثنايـا البحث دعوى غير مقبولة، وإلا فلماذا استفاض في ذكر مـا يقـوي القـول الباطل ؟!
ثم قـام الأخ عيد الكيَّال بنقـل أقـوال بعض الأصـوليين في وجـوب الأخـذ بالظاهر؛ **إمعانًا منه في إثبات وجوب الأخذ بظاهر الآيـة في أن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم كـان –قبـل البعثـة- على دين قومـه، وإلا فمـا مناسـبة الاستفاضـة في ذكـره لأقـوال الأصوليين في الأخذ بالظاهر في هذا السياق؟!**
فساق أقوال أبي الحسن بن القطان في "الإقناع في مسـائل الإجمـاع"، والشـوكاني في "إرشـاد الفحـول"، والجويـني في "البرهـان في أصـول الفقه"، والزركشي في "البحر المحيط" في وجوب الأخذ بظـاهر القـرآن والسنة، وعدم جواز العدول عن هذا الظاهر إلا بدلالة واضحة.
ثم قال –إمعانًا في تقرير القول الباطل- ما نُسِب إلى الكلبي والسُّـدِّي – فيما نقله القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن"- عند الآية: "وقال الكلبي والسُّدِّي: هذا على ظاهره، أي: وجدك كافرًا والقوم كفَّار فهداك".
ثم قال –مؤكِّدًا انتصاره لهذا القول الباطل-: "يؤكد ذلك: مـا رواه مسـلم في صحيحه (139/1061) في قصة غنـائم حُنَيْن، وفيهـا أن رسـول اللـه صلى الله عليه وسلم قال للأنصار: "يا معشر الأنصار، ألم أجـدكم ضُـلَّالاً

فهداكم الله بي؟ وعالة فأغناكم الله بي؟".. وإنما هداهم الله برسوله صلى الله عليه وسلم من الكفر إلى الإيمان، وظاهر الآية كظاهر الحديث؛ قال تعالى: { وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى. وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى}، والله أعلم".

قلت: فهذا تصريح منه –لا اشتباه فيه- أنه يرجح ظاهر الآية، بل يؤكد هذا الترجيح بظاهر حديث الأنصار.

ثم ذكر طرفًا من قول القرطبي في تفسير الآية الأخرى: {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ}.

وهو الطرف الذي أراد من خلاله أن يقوي قوله في الأخذ بظاهر الآية، حيث نقل عن القرطبي أنه قال: "قَالَ الْقُشَيْرِيُّ: وَهُوَ مِنْ مُجَوَّزَاتِ الْعُقُولِ، وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْظَمُ أَنَّ اللَّهَ مَا بَعَثَ نَبِيًّا إِلَّا كَانَ مُؤْمِنًا بِهِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ. [قال القرطبي]: وَفِيهِ تَحَكُّمٌ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ ذَلِكَ بِتَوْقِيفٍ مَقْطُوعٍ بِهِ".

ثم قال –إمعانًا في إبطال قول المعظم بأَنَّ اللَّهَ مَا بَعَثَ نَبِيًّا إِلَّا كَانَ مُؤْمِنًا بِهِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ: "وليس هناك توقف مقطوع به".

فإن قال –وقد قال هذا بالفعل-: إنما قصدت العموم، أي أنه ليس هناك توقف مقطوع به في أن كلَّ الأنبياء كانوا مؤمنين قبل البعثة! بل منهم من يخرج من هذا العموم، كما رجّح في حق لوط وشعيب عليهما السلام.

قلنا: كان الواجب عليك إن كنت تعتقد خلاف هذا في حقِّ النبي صلى الله عليه وسلم أن تبيّن هذا، خاصَّة أنك في سباق كلامك ولحاقه تؤكد القول الباطل وتنتصر له أيَّما انتصار.

ثم ذكر ترجيح القرطبي –والذي عليه عامَّة المفسِّرين-: "أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ حِينِ نَشَأَ إِلَى حِينِ بُلُوغِهِ".

ثم قال: "فإذن المسألة فيها خلاف على ما قرَّره شيخ الإسلام؛ لذلك قال القرطبي مرجّحًا ما رجّحه: "والصحيح: ..."، أي: الصحيح في المسألة من الأقوال على ما رجّحه عامة المفسِّرين".

قلت: الخلاف في هذه المسألة –وإن وُجِد- إلا أنه ليس معتبرًا؛ حيث إن الأدلة المستفيضة في حقّ النبي صلى الله عليه وسلم تبطل القول الآخر إبطالاً، وتجتثُّه من جذوره، على خلاف ما صوَّر الأخ الكيّال في طول كلامه السابق من تقويته للقول الباطل.

ورغم اعترافه بأن القول بنفي الشرك عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة هو قول عامّة المفسِّرين، إلا أنه أكّد تمسكه بالقول الباطل بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان –قبل البعثة- على دين قومه، فقال: "غير أنه القول الذي يوافق ظاهر الدليل والآية لذلك رجَّحه السُّدِّي،

ورواه الطبري عنه ولم ينكره عليه ولا علَّق عليه، بل رواه من غير نكـير، وكأنه يلمح إلى اختياره واكتفى به مع قول آخر ضعيف قد بيَّن ضعفه".
قلت: هل يخالف عاقل في أن كلامه هذا ظاهر في اختياره هـذا القـول؛ حيث قال: "غير أنه القول الذي يوافق ظاهر الدليل والآية..."!
وسوف أتنزل معه أن كلامه هذا لا يلزم منه أنه يقول بهذا القول –أو أنــه يرجّح صحته-، فلماذا لم يتعقبه –ولو بكلمة واحـدة- نحـو أن يقـول: "لكن الراجح خلاف هذا الظاهر"، ولو كان المقام لا يتسع لذكر أدلــة المســألة، فأقل ما يقال –وقد تعرض لهذه المسألة الجلـل الـتي تمس الاعتقـاد في النبي صلى الله عليه وسلم- إنه كان من الواجب عليه أن يبين فساد هذا الظاهر ولو بإشارةٍ موجزة إلى بعض الأدلة الأخرى الظاهرة التي سردتها في ردِّي؛ خاصــة أن كتابــه هــذا هــو الكتــاب رقم (24) ضــمن سلســلة "تصحيح المعتقـد"، فـإذا كـان بالفعـل يعتقـد بطلان هـذا القـول في حـق النبي صلى الله عليه وسلم، كان الواجب عليه أن يصحِّح المعتقد في هذا الباب، لكنه يعتقد أن المسألة فيها خلاف معتـبر، وأن القـول الباطـل في حقِّ النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان على دين المشركين قبل البعثة قولٌ معتبر لا ينبغي أن يُنكَر على قائله، رغم ظهور الأدلة ببطلانه.

- **وأما دعواه أن هناك من أئمة المفســرين من قـال بهـذا، وأنه لا إجماع في المسألة، فأقول:**

أولاً: هنـاك من نقـل الإجمـاع، نحـو الواحـدي في "التفسـير البسـيط" (19/542) حيث قـال: "قولـه تعـالى:}مـا كنت تـدري مـا الكتـاب{ قبـل الوحي: }ولا الإيمان{ اختلفوا في هذا مع إجماع أرباب الأصـول على أنـه لا يجوز على الرسل قبل الوحي أن لا يكونوا مؤمنين...".
وثانيًـا: كـون المسـألة فيهـا اختلاف، ولا إجمـاع فيهـا، لا يعـني أن يُحَّتج بالاختلاف.
قـال ابن عبـدالبر في "التمهيـد" (1/165): "وَقَـدْ أَجْمَـعَ الْمُسْـلِمُونَ أَنَّ الْخِلَافَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَأَنَّ عِنْـدَهُ يَلْـزَمُ طَلَبُ الـدَّلِيلِ وَالْحُجَّةِ لِيَتَبَيَّنَ الْحَـقُّ مِنْهُ".
وقـال –رحمـه اللـه- في "جـامع بيـان العلم" (2/922): "وَقَـالَ أَشْـهَبُ، سَمِعْتُ مَالِكًا رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُـولُ: «مَـا الْحَـقُّ إِلَّا وَاحِـدٌ، قَـوْلَانِ مُخْتَلِفَـانِ لَا يَكُونَانِ صَوَابًا جَمِيعًا، مَا الْحَقُّ وَالصَّوَابُ إِلَّا وَاحِدٌ» قَالَ أَشْهَبُ: وَبِهِ يَقُـولُ اللَّيْثُ قَـالَ أَبُـو عُمَـرَ: "الِاخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْـدَ أَحَـدٍ عَلِمْتُـهُ مِنْ فُقَهَـاءِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ وَلَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ".

وقال
قال الشاطبي في الموافقات (5/75): "وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اخْتِلَافَهُمْ رَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: "لَيْسَ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَعَةٌ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ فِي وَاحِدٍ، قِيلَ لَهُ: فَمَنْ يَقُولُ إِنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ؟ فَقَالَ: هَذَا لَا يَكُونُ هَكَذَا، لَا يَكُونُ قَوْلَانِ مُخْتَلِفَيْنِ صَوَابَيْنِ".
وَلَوْ سَلِمَ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ فَتْحِ بَابِ الِاجْتِهَادِ، وَأَنَّ مَسَائِلَ الِاجْتِهَادِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ فِيهَا سَعَةً بِتَوْسِعَةِ مَجَالِ الِاجْتِهَادِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ: "إِنَّمَا التَّوْسِعَةُ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوْسِعَةٌ فِي اجْتِهَادِ الرَّأْيِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ تَوْسِعَةً أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ عِنْدَهُ فِيهِ فَلَا، وَلَكِنَّ اخْتِلَافَهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمُ اجْتَهَدُوا، فَاخْتَلَفُوا".
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "كَلَامُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا حَسَنٌ جِدًّا".
وقال الحميدي في جذوة المقتبس بذكر ولاة الأندلس (1/84) أخبرنا أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري، قال: أخبرنا قاسم بن محمد بن قاسم بن عسلون، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: نا محمد ابن عبدالله ابن عبد الحكم، قال: سمعت أشهب يقول: سئل مالك بن أنس -رحمه الله- عن اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: خطأ وصواب، فانظر في ذلك".اهـ

- **وأما دعواه أن موطن البحث هو في مسألة: "هل كان صلى الله عليه وسلم متعبدًا قبل نبوته بشريعة أم لا؟**

وأن هذه المسألة مطروقة في كتب أصول الفقه، فهذه حيدة عن أصل البحث؛ حيث إن أصل البحث هو في مسألة: هل كان صلى الله عليه وسلم قبل البعثة على الشرك والوثنية التي كان عليها العرب أم كان على الحنيفية والتوحيد؟ وأما المسألة الأخرى إنما هي تابعة لهذه المسألة، فإن أثبتنا أنه صلى الله عليه وسلم كان على الحنيفية، نبحث –بعد ذلك- هل كان صلى الله عليه وسلم متعبدًا قبل نبوته بشريعة أم لا؟

- **وأما دعواه أنه كان الواجب عليّ أن أقرأ الكتاب كله؛ كي أربط أوله وآخره، وسباقه بلحاقه؛** حيث قال: "وأما من يخطف خطفة أو يقطع جزءًا من القول ويطير به في كل مكان {ويل للمصلين}، ويسكت..!"، وقال: "وجدت خالد عثمان قد حاد عن أصل الكتاب، وتمسك بفرع منه، وترك الجادة ...إلخ".

فأقول:

أولاً: أنا لست في صدد كتابة ردٍّ تفصيلي على الكتاب، إنما أردت بيان بطلان الاعتقاد الخاطئ في حقِّ النبي صلى الله عليه وسلم، والذي أورده في ثنايا كتابه.
هذا مع إقراري لصحة القاعدة التي بنى عليها كتابه، والتي ضمنها في عنوان الكتاب، وهي: "أن الاعتبار في الحكم على الرجال بالعاقبة والمآل لا بما جرى في بداية الحال".
وثانيًا: المواطن التي أنا رددت عليها في الكتاب لم آخذها مبتورة عن سياقها وسباقها ولحاقها، حتى يصح تعقبه، فمن هذا على سبيل المثال:
قد أوضحت خطأه في فهم كلام الإمام محمد بن جرير الطبري، وتكلّفه في تحميل كلامه ما لا يحتمله، وإلزامه بقول لم يقل به، ثم بيّنت خطأه في نسبة هذا القول الباطل إلى السّدي والكلبي؛ حيث لم يصح الإسناد إلى الأول، والثاني روي عنه بدون إسناد، فما علاقة هذا بأول الكتاب وآخره؟!!
وثالثًا: هل يُفهم من هذا التأصيل للأخ عيد أنه يقول بقاعدة: "حمل المجمل على المفصَّل في غير كلام المعصوم"؟! أي أنه يجب على مَن وجد خطأً في موضع من كتابه؛ أن يقرأ كتابه كله؛ كي يحمل مجمله على مفصَّله، ومطلقه على مقيّده !
وأما تنزيله قوله تعالى: {قل لو كان للرحمن ولد }، على كلامه، فهو استدلال في غير موضعه!

- **وأما قوله:**

"لقد قام الأمر بين أهل السنة والجماعة على النصح في الله وبالله وبأمر الله حتى تنصح الدعوة إلى الله، والذي يعجَب منه حقًّا، قرب عهد انتشار المقالة، والتي لم تتعد شهرين، وسرعة وعجلة خالد عثمان على الكتابة جاهدًا نفسه بما لا طائل وراءه لو أحسن قراءة كتابي وفهمه، مع أن الأصل في أهل السنة والجماعة التناصح والمراسلة والرجوع إلى كاتب الكتاب للتأكد من قصده قبل أن يُبهَت على الملأ، وقد كان بيني وبين خالد عثمان مراسلات ولست ببعيد عنه لو خلُصت القلوب لله وحده، فلمّا لم يرجع إليَّ خالد مراعيًا الأخوة في الله والتناصح السلفي البنّاء وحسن الظن، وأخذته العجلة في كتابه وكتابة مقاله الذي بُني على عوج حق لي أن أقول ما أزيّل به وأختم ردي هذا، وقد بيّن ربّ العزة أن العقاب بمثله من العدل ومن الإنصاف..".
قلت: وأنا أؤيد الأخ عيد الكيّال على ما قاله في حق التناصح بين أهل السنة، وأنه منهج شرعي بلا شك.
ولذا فإن كان عتابه لي في هذا الكلام عن عدم التواصل معه عتابَ ودٍّ وألفة فأنا أقبله وأقول له: لك حقٌّ عليَّ بهذا العتاب الرقيق الرفيق.

لكن –في الجانب الآخر- لي أيضًا عليك عتاب في هذا الكلام وتوضيح، وهو:
أولاً: منهج السلف الصالح بني على وجوب ردِّ القول الباطل –خاصة إذا كان يمس العقيدة- إذا انتشر في وسط المجتمع، ويُرَد على صاحبه في الملأ كما نشره على الملأ، وهذا منهج أساطين أئمة الجرح والتعديل قاطبة عبر القرون، ولا يقال: إنه يجب على الرَّادّ أن يُناصح المردود عليه في ردِّ مقالته الباطلة –سواء كان من أهل السنة أم كان من أهل البدع- قبل الردِّ، بل قد يُستحب هذا تبعًا لما يراه الرَّادُّ من المصلحة، وفي كل الأحوال لا يلام على ردِّه للباطل الذي انتشر على الملأ.
والواجب على المردود عليه –إن كان منصفًا- أن يقبل الحق من الرادّ –صغيرًا كان أم كبيرًا- دون مماطلة أو مماتنة، كما قال الحافظ زين الدين ابن رجب –رحمه الله- في "الفرق بين النصيحة والتعيير" (ص7-11):
"اعلم أن ذِكر الإنسان بما يكره محرم إذا كان المقصود منه مجرد الذمِّ والعيب والنقص.
فأما إن كان فيه مصلحة لعامة المسلمين خاصة لبعضهم وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة فليس بمحرم بل مندوب إليه.
وقد قرر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة وردُّوا على من سوَّى بينهما من المتعبدين وغيرهم ممن لا يتسع علمه.
ولا فرق بين الطعن في رواة حفَّاظ الحديث ولا التمييز بين من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة وتأوَّلَ شيئاً منها على غير تأويله وتمسك بما لا يتمسك به ليُحذِّر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضًا.
ولهذا نجد في كتبهم المصنفة في أنواع العلوم الشرعية من التفسير وشروح الحديث والفقه واختلاف العلماء وغير ذلك ممتلئة بالمناظرات وردِّ أقوال من تُضَعَّفُ أقواله من أئمة السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.
ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم ولا ادعى فيه طعنًا على من ردَّ عليه قولَه ولا ذمَّاً ولا نقصًا، اللهم إلا أن يكون المصنِّف ممن يُفحش في الكلام ويُسيءُ الأدب في العبارة فيُنكَر عليه فحاشته وإساءته دون أصل ردِّه ومخالفته، إقامةً للحجج الشرعية والأدلة المعتبرة، وسبب ذلك أن علماء الدين كلَّهم مجمعون على قصد إظهار الحق الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم؛ ولأنْ يكون الدين كله لله وأن تكون كلمته هي العليا، وكلُّهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحد منهم ولا ادعاه أحدٌ من

المتقدمين ولا من المتأخرين فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيرًا ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحقِّ إذا ظهر في غير قولهم ...
وكان بعض المشهورين إذا قال في رأيه بشيء يقول: "هذا رأينا فمن جاءنا برأي أحسنَ منه قبلناه".
وكان الشافعي يبالغ في هذا المعنى ويوصي أصحابه باتباع الحق وقبول السنة إذا ظهرت لهم على خلاف قولهم وأن يضرب بقوله حينئذٍ الحائط، وكان يقول في كتبه: "لا بد أن يوجد فيها ما يخالف الكتاب والسنة؛ لأن الله تعالى يقول: {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: 82] (النساء: 82) وأبلغ من هذا أنه قال: "ما ناظرني أحد فباليت أظهرت الحجة على لسانه أو على لساني".
وهذا يدل على أنه لم يكن له قصد إلا في ظهور الحقِّ ولو كان على لسان غيره ممن يناظره أو يخالفه.
ومن كانت هذه حاله فإنه لا يكره أن يُردَّ عليه قولُه ويتبين له مخالفته للسنة لا في حياته ولا في مماته، وهذا هو الظن بغيره من أئمة الإسلام، الذابِّين عنه القائمين بنَصْره من السلف والخلف ولم يكونوا يكرهون مخالفة من خالفهم أيضًا بدليل عَرَضَ له ولو لم يكن ذلك الدليل قويًّا عندهم بحيث يتمسكون به ويتركون دليلهم له.
ولهذا كان الإمام أحمد رحمه الله تعالى يذكر إسحاق بن راهويه ويمدحه ويثني عليه ويقول: "وإن كان يخالف في أشياء فإن الناس لم يزل بعضهم يخالف بعضًا"، أو كما قال.
وكان كثيراً يُعرضُ عليه كلام إسحاق وغيره من الأئمة، ومأخذهم في أقوالهم فلا يوافقهم في قولهم ولا يُنكِر عليهم أقوالهم ولا استدلالهم وإن لم يكن هو موافقًا على ذلك كله، وقد استحسن الإمام أحمد ما حكي عن حاتم الأصم أنه قيل له: أنت رجل أعجمي لا تفصح وما ناظرك أحد إلا قطعته فبأي شيء تغلب خصمك؟ فقال بثلاث: أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن إذا أخطأ، وأحفظ لساني عنه أن أقول له ما يسوؤه أو معنى هذا فقال أحمد: "ما أعقله من رجل".
فحينئذٍ رد المقالات الضعيفة وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء بل مما يحبونه ويمدحون فاعله ويثنون عليه.
فلا يكون داخلاً في الغيبة بالكلية فلو فرض أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق فلا عبرة بكراهته لذلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفًا لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له سواءٌ كان ذلك في موافقته أو مخالفته.

وهذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم وذلك هو الدين كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم.
وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدب في الخطاب وأحسن في الرد والجواب فلا حرج عليه ولا لوم يتوجه إليه، وإن صدر منه الاغترار بمقالته فلا حرج عليه، وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول: (كذب فلان)، ومن هذا «قول النبي صلى الله عليه وسلم: " كذب أبو السنابل" لما بلغه أنه أفتى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا تحل بوضع الحمل حتى يمضى عليها أربعة أشهر وعشر».
وقد بالغ الأئمة الوَرِعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردِّها أبلغ الردِّ كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها ويبالغ في ردِّها عليهم هذا كله حكم الظاهر".اهـ
قلت: ومن الأمثلة المعاصرة التي تبين هذا المنهج السلفي: قيام الشيخ حمود التويجري بالرد على العلامة ابن عثيمين في مسألة المعية الذاتية، بل قيام العلامة ابن باز –رحم الله الجميع- بتقريظ ردّه وأمره بنشره، رغم العلاقة الحميمة بين الشيخين: ابن باز، وابن عثيمين، فما كان من ابن عثيمين إلا أن تقبل هذا الردّ بصدر رحب، ولم يغضب أو ينتقص من الشيخ ابن باز أو الشيخ التويجري أو يتهمهما بسوء الطوية أو أن في صدورهما شيئًا عليه.
لذلك قول الأخ عيد: "فقال خالد ما كتب هذه المقالة –مع قرينة التسرع والعجلة- ما كتبها خالصة لإنكار منكر، إنما كتبها لأمر في نفس أبي عبدالأعلى"، **افتراء محض، فوالله ما كتبت هذه المقالة إلا نصحًا للمسلمين، ولا غرض لي في التنقص منك، ولا مصلحة لي في ذلك أصلاً.**
وقوله: "لو كنت تتبع خطى شيخك ربيع المدخلي لصبرت عليَّ سنين، إن كنت فعلاً أقول بهذه المقالة..".
قلت: وهل أنا أقمت مقالي على الطعن فيك والتحذير منك؛ كي تطالبني بالصبر عليك، إنما قام مقالي على التحذير من مقالة باطلة انتشرت في منطقة منشية ناصر من القاهرة، وتعصَّب لها من تعصَّب، وأخذوا يروّجون لها؛ مِمَّا كاد أن يُحدث فتنة كبيرة بينهم، خاصَّة أمام العامة، ولما اتصل عليك أحدهم كي ترشده إلى الصواب، إذ بك تثبت عنده احتمالية صواب هذا القول الباطل، وتظهر له أن المسألة فيها خلاف معتبر.
ثم لما بحثت عن مصدر انتشار هذه المقالة بينهم، عرفت أنه كتابك المشار إليه آنفًا، والذي فيه انتصار لهذه المقالة الباطلة كما بيّنت آنفًا.

وقد سلكت في ردي هـذه المقالـة الباطلـة النهج الـذي سـار عليـه أئمـة السلف الصالح –كما في كلام الحافظ ابن رجب السـابق-، وهـذا هـو نهج شيخنا العلامـة ربيـع بن هـادي –حفظـه اللـه- في رد المقـالات الضـعيفة والباطلة.

وثانيًا: الغرض الأساسي من مقالي هو الذبُّ عن رسول الله صلى اللـه عليه وسلم، ليس انتقاد كتابك في ذاتـه، إنمـا انتقـدت من كتابـك موضـع الشاهد.

وثالثًا: إصرار فضيلتك على اتهامي بالعجلة في الردِّ لا وجه لـه، وسـبب اتهامك لي بالعجلة بني على دعواك أني بهتك بنسبة هـذا القـول الباطـل إليك، وقد وضح لكل منصف من كلامك المنقول عنك –والـذي استفضـت في بيانه فيما سبق- أني لم أبهتك في هذا، بل العكس هـو الصـحيح أنـك أنت الذي تبهتني باتهامك لي بالعجلة بغير مسوّغ.

وكذلك قولك: "إن ردي بُـني على عـوج" غـير لائـق؛ لأنـه بـني على أدلـة واضحة من كتاب الله وسنة رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم ذبًّا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعوج يكون في أن أنتصر للباطل.

فاسمح لي –رعاك الله- أن أقول متأسفًا: إن جلّ كلامـك في هذه الصوتية هو الذي بُني على عوج، ولا طائل تحته لما بيّنته آنفًا، وما سوف أبينه لاحقًا إن شاء الله.

- وأما قوله في حقِّ مجدي عرفـات: "لقـد لبّسـت على أهـل المحلـة بسكوتك عليه".

فأقول: أنا ما سكتُّ عنـه، بـل بيّنت لهم مـا أعلمـه من حالـه من كونـه يسكت عن محمد حسّان ويحاضر في قناته، وقد ذممته على هذا عنـدهم ما أثنيت عليه، وقلت لهم بالنصّ: عنده ضعف في المنهج.

وأما الحكم عليه بالبدعة، وأنـه كمـا قـال الأخ عيـد الكيّـال: إنـه منحـرف ضال، وإنه رأس في الضلال؛ فيه نظر؛ لأني ما علمت عنه أنـه يـدعو إلى أصل من أصول أهل البدع والضـلال أو يقـرره في دروسـه وكتاباتـه، بـل الذي أعلمه هو العكس، وأما مجرد ظهوره في قناة محمد حسّـان، فهـذا لا يكفي في الحكم عليه بأنه رأس في الضلال؛ بل هـذا يعـد من الإفـراط في الحكم؛ لأنه قد يتأول هذا الظهور لمصلحة يراهـا نحـو قيامـه بإظهـار اعتقاد ومنهج السلف الصالح من خلال هذه القناة، ومـا علمت أنـه ناصـر محمد حسّان على منهجـه الفاسـد، أو أقـره عليـه، بـل الـذي بلغـني عن طريق الثقات، أنه يدّعي مناصحته ويحاول تقليل شـرّه، وأضـف إلى هـذا قيـام محمـد حسّـان بـالظهور بـوجهين والتـدليس على مَن يلقـاهم من السلفيين بأنه منهم ومعهم، وهذا –وإن كان ليس عـذرًا لـه- إلا أنـه يقـال فيـه مثلـه: عنـده غفلـة وضـعف، لكن التبـديع والتضـليل لا يكونـان بهـذه العجلة، وإلا وقعنا في غلو الحدادية في تبـديع كـل مَن وقـع في بدعـة أو

صاحَبَ مبتدعًا متأولاً أو بسبب اشتباه الأمـر عليـه، فالتبـديع العيـني لكـل من وقع في بدعة دون النظر في حاله ليس من سمة السلفيين.
ورغم ذلك، فإذا ثبت لي الأدلة على تبديعه، فلا أتوقف في ذلك.
وكنت أرجو منـك أن تسـتمع إلى دروسـي الـتي عقـدتها في المحلـة في شرح رسالتي "علم الجرح والتعـديل: تعريفـه وتاريخـه وثمراتـه"، والـتي راجعها عدد من كبار العلماء، على رأسهم شيخنا العلامـة ربيـع بن هـادي المدخلي –حفظه الله تعالى-.
ومن خلال هذه الدروس حاولت أن أتدرج بأهل المسجد –الـذين هم كمـا ذكرت أغلبهم عوام بيض اللّحى- في بيان منهج أئمة السـلف الصـالح في الجرح والتعديل؛ كي يسهل عليهم قبـول الأحكـام على أنـاس كـانوا –من قبل- مشاهير عندهم بالسنة، وبعض هـؤلاء العامّة لا يـدركون حقيقـة مـا عليه هؤلاء المشاهير من منهج الخوارج، خاصّة أن بعضهم كانوا متعصِّبين لهم في الزمن القريب، بـل كـانوا هم خطبـاء المسـجد قبـل ثـورة ينـاير 2014.
ومن خلال هذه المجالس استفضـت في بيـان حـال منهج حسـان، وبيّنت أنه جاهل متعالم، وأنه قطبي خارجي من الخوارج القعدية.
وهنـاك وقـائع وأمـور تتعلّق بمسـجد التوحيـد في المحلـة الكـبرى لهـا ملابساتها التي لا ينبغي أن تـذكر في هـذا المقـال، وليس كـلُّ مـا يُعـرَف يقال، ولكلِّ مقام مقال.

- **أما من نُقل إليك أني قلت في حقّك:**

"شئنا أم أبينا لا ينكر المنكر إلا عيد الكيّـال"، **فهذا كـذب من الناقل**، فما كنت لأقول هذا فيمن هو أعلم وأكبر، فكيف أقوله في حقِّ فضيلتك؟ فإن هذا من الغلو الشنيع الذي لا أرضى أن يُنسَب إليّ، وبالتالي لا أرضى أن يُنسَبَ إليك أيضًا، لذلك تعقيب فضيلتك على هذا النقل بقولـك: "فـإن كنت قلتها فقد قلت بحق، وإن لم تقلهـا فالعهـدة على من نقـل الكلام"، وكذلك ثناؤك على نفسك بقولك: **"عيد الكيال من أشد أهل السـنة في مصر على أهل الأهواء، بل هو –وربّ الكعبة- أشدُّهم فعلاً ..إلخ".**
فهذا الأسلوب مما أربأ بك عنه، فإن الاعتداد بـالنفس والعجب بهـا مزلـة أقدام وأمر مذموم حذَّر منه السلف الصـالح، وقـد اللـه عـز وجـل: { فَلاَ تُزَكُّوا أَنْفُسَـكُمْ هُـوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى}، والعلمـاء العـدول هم الـذين تقبـل شهادتهم فيك وفي غيرك بالأدلة والبينات، لا أن تشهد أنت لنفسك!

- وأمـا قوله: ".. صـمتك الـرهيب سـنين عـدة على هـذه المهزلـة المستمرة في عابدين.. وسـكوتك عن رجـال من عشـرات السـنين هم في أحضـان التكفـيريين.. وردهم وصـدرهم معهم يثنـون عليهم ويحضرون مجالسهم.. وأنت تعلم عنهم ما لا يعلمه غيرك... إلخ".

قلت: إن كان يقصد بأهل عابدين: عبدالله بن شاكر الجنيدي، ومن قبله: صفوت نور الدين، وصفوت الشوادفي، وجمال المراكبي –الرؤساء السابقين لجمعية أنصار السنة بعد الشيخ محمد علي عبدالرحيم -رحمه الله-، فدعواه أني سكتّ عليهم وعلى أصحابهم، فهذه دعوى كاذبة نتجت عن قصور منه في الاطلاع على ردودي عليهم من سنوات طويلة قبل أن يُظهر هو السلفية أو يُعرَف بها.

فقد رددت على بعض المذكورين من خلال بعض مؤلّفاتي المنهجية، والتي منها:

1. كتاب "الكواشف الجلية للفروق بين السلفية والدعوات الحزبية" في إبرازته الأولى التي كانت في عام
2. كتاب "الحدود الفاصلة بين أصول منهج السلف الصالح وأصول القطبية السرورية.. ويتضمن المسائل التي خالف بها أبو إسحق الحويني أصول منهج السلف ووافق القطبية السرورية".
3. كتاب "إلزام أنصار السنة بالتحذير من حزب الإخوان الخونة"، وبذيله: رسالتي إلى جمال المراكبي –الرئيس السابق لجميعة أنصار السنة-، والتي راجعها وقرّظ لها: فضيلة الشيخ الوالد حسن بن عبدالوهّاب البنا –حفظه الله-، وهذه الرسالة إلى جمال المراكبي كتبتها في شهر رمضان 1426 ه، وسلّمها شيخنا الوالد حسن إليه، فأين كان عيد الكيّال في تلك الفترة؟!

بل لما زرنا عابدين قبل هذا بسنوات مع شيخنا العلامة محمد بن عبدالوهّاب البنا في آخر زيارة له إلى مصر قبل موته –رحمه الله-، ألقى الشيخ محمد البنا موعظة بليغة على عبدالعظيم بدوي، واشتد عليه في القول، وقلت في تلك الفينة تأييدًا لكلام الشيخ محمد البنا موجهًا الكلام إلى عبد العظيم بدوي:

لماذا لم تنشر مجلة التوحيد إلى يومنا هذا فتاوى أكابر أهل العلم في سيد قطب وحسن البنا وحزب الإخوان وتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن .. إلخ؟!

- وكان مما قلته في هذه الكتب في نقد هؤلاء المذكورين وبيان علاقتهم بالخوارج القطبيين:

قلت في "الكواشف الجلية" في الإبرازة الأولى (ص132) (سنة 1426) وفي الإبرازة الثالثة (1/345-346) (سنة 1437): "ومع هذا فإن جمعية أنصار السنة في السنوات الأخيرة قد بدأت تنحى منحى فيه شيء من الانْحراف التدريجي عن دعوة السلف بعد أن دخلتها أنفاس إخوانية حزبية؛ وصار لبعض هؤلاء الدخلاء الغلبة في تَحويل مسار الجماعة وتحويل مسار مجلة التوحيد؛ كما هو ظاهر".

وقلت في الحاشية في الصفحة نفسها: "في مصـر والسـودان، وقـد قام العلامة محمـد بن عبـد الوهـاب البنـا -حفظـه اللـه- من أوائـل دعـاة أنصار السنة- خلال زيارته الأخيرة لمصـر بتوجيـه اللـوم الشـديد والنصـح الجميل للقائمين على أنصار السنة الآن، حتى يعـودوا إلى مـا كـان عليـه سلفهم، وطلب منهم أن يصلحوا ما قد أفسده الشيخ صفوت نور الـدين، وصـفوت الشـوادفي بإدخالهمـا كثـيرًا من الحزبـيين وغُلاة التكفـير إلى الجمعيـة، وإعطـائهم فروعًـا ومراكـز وسـلطات داخـل الجماعـة، وطلب منهم الانفصـال عن جمعيـة إحيـاء الـتراث الحزبيـة القائمـة على حـرب السلفية، وعون القطبية والإخوانية، والتي أغرت الشيخ صفوت نور الدين بالمال والمساعدات وإقامة الفروع والمساجد حتى تكون أنصار السـنة : تابعة لمنهجها الحزبي".

وقلت في مقدمة "إلـزام جمعيـة أنصـار السـنة" (ص4): "وقـد أنشـأ العلامة محمد حامد الفقي –رحمه اللـه- جمعيـة أنصـار السـنة المحمديـة في مصـر عقيب انهيـار الخلافـة العثمانيـة؛ كي يجعلهـا منفـذًا للـدعوة الوسـطية - دعوة أهل السنة والجماعة - الذين هم على منهج السلف الصالح.

وظلَّت الجماعة على هذه الوسطية إلى أن تولَّى الشـيخ صـفوت نـور الدين، فحوَّل مسـارها - بـإملاء من جمعيـة إحيـاء الـتراث القطبيـة - إلى المنهج القطبي، لكن تحت ستار رقيق من بقايا دعوة أهل السنة يحتمون بها إذا لزم الأمر، وهذا الذي حدث في الآونة الأخيرة.

فلمَّا تولى الشيخ عبد الله شـاكر الجنيـدي رئاسـة الجماعـة سـار على نهج سابقيه: صفوت نور الدين، وصـفوت الشـوادفي، وجمـال المراكـبي؛ في ترسيخ دعائم القطبية، ورفع دعاتها، والتمكين لهم من مساجد أنصار السنة، مع استمرار السمع والطاعة لجمعية إحياء التراث فيما تمليه على الجماعة.

وقد ظهر هذا الأمـر بجلاء بعـد الثـورة المصـرية (ثـورة ينـاير 2011)، فجرى عبد الله شاكر، وجمال سعد حاتم - رئيس تحرير مجلة التوحيـد -، والجمعية في ركاب فتنة حزب الإخوان المسلمين - الذين خـانوا الإسـلام

والمسلمين باسم الإسلام -، ونصروهم، ووضعوا أيـديهم في أيـدي رمـوز ودعـاة الفرقـة القطبيـة السـرورية، نحـو: محمـد حسَّـان، وأبي إسـحاق الحويني، ومحمد يسـري، ومحمد إسـماعيل المقـدِّم، وسـعيد عبـد العظيم، ومحمد حسين يعقوب، ومسعد أنور... إلخ.

ولما سقطت دولـة حـزب الإخـوان المسـلمين في مصـر -جـزاءً وفاقًـا-، وسقط معهم رموز القطبية السرورية؛ وجد عبد الله شاكر ومَن معه من جمعية أنصار السنة أنفسهم في حرج شـديد وورطـة كبـيرة، لم يجـدوا منهـا مخرجًـا إلا بمحاولـة التسـتر بهـذا السـتار الرقيـق الـذي بقي في الجماعة من الدعوة السلفية، والتي فارقوها ووقعوا في دعوة القطبيـة السـرورية الإخوانيـة؛ فهرعـوا إلى إصـدار البيانـات السياسـية الـتي يتظاهرون فيها بالانتماء إلى الوسطية التي عليها أهل السنة... إلخ".

قلت: وهذه المؤلّفات ونحوها كانت –بفضل الله- سببًا في نجاة كثير من الشباب من براثن الخـوارج التكفـيريين والوعّـاظ المـدّعين للسـلفية في وقت ما كنا نسمع بالشيخ عيد الكيّال ولا بجهوده، فلماذا هذا الإغفال؟!

فعلى الشيخ عيد الكيّال أن يعرف للسابقين في نصـرة الحـقّ وأهله حقّهم وقدرهم، ولـو كـانوا أصـغر منـه سـنًّا، فهـذا من الإنصاف الواجب عليه.

وله الأسوة في أصحاب النبي صلى الله عليـه وسـلم، فهـذا عَبْـدُ اللَّهِ بن مسعود رضي الله عنه –الإمام الحبر- يقول في عبدالله بن عباس –فقيـه الأمة وترجمان القرآن، والذي كان يصغره سنًّا لكنه كـان يعـرف قـدره-: «لَوْ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَدْرَكَ أَسْنَانَنَا مَا عَاشَرَهُ مِنَّا أَحَدٌ».

ورغم هذا لما ظهـرت جهـود الأخ عيـد الكيّـال وجهـود غـيره من إخواننـا، أثنيت عليها وفرحت بهـا، وذلـك تحقيقًـا لقولـه تعـالى: {سَنَشُـدُّ عَضُـدَكَ بِأَخِيكَ}.

- **وأما قوله:** "فأنا أدعوك إلى التوبة عن سكوتك المخزي المسـتمر على مـا ينبغي لمـؤمن تقي يتكلّم في دين اللـه أن يسـكت عليـه، وجرأتك عن رجل من أكثر الناس صدعًا بالحق ..":

فأقول: وهل العالم –مهما كان علمه- مطالَب أن يكون له كلام منشـور في التحذير من كلّ المبطلين وأهل الأهواء، وهل يستطيع هذا أحد؟!

بل من المعلوم عند كافَّة أهل العلم –بفضل اللـه- جهـود العبـد الضـعيف في ردّ كثير من المقـالات الباطلـة والتحـذير من صـنوف من أهـل البـدع والأهواء في مصر وغيرها، في وقت عـزّ فيـه مَن يقـوم بـذلك في مصـر خاصَّة، وما كان لك في تلك الفـترة أي صـوت مسـموع في التحـذير من هؤلاء.

- **وأمـــا قولـــه:** "وبلغــك عن بعض طلاّب الفتنـــة أني أطعن فيـــك، فصرت من يومها إلى يومنا هذا تحذِّر مني".

فأقول: أنا لا أذكر أن هناك من أبلغني بما ذكرت، وحتى لو بلغني هــذا، فليس من منهجي أن أطعن في أحد بمجـرد أنـه طعن فيَّ، فأنـا لا أطعن في الآخرين بـالهوى وانتصـارًا للنفس بالباطـل، ولا أحمـل في قلـبي غلاًّ على إخواني السلفيين –كبارهم وصغارهم-، ولا أتتبع ذلاّتهم.

- **وقد قلت في الرسالة التي أرسلتها ردًّا على رسالتك:**

"وقال ابن حبان في روضـة العقلاء (ص127): "وأمـا الـذي يسـتحب من سـوء الظن فهـو كمن بينـه وبينـه عـداوة أو شـحناء في دين أو دنيـا، يخاف على نفسه مكروه، فحينئذ يلزمه سـوء الظن بمكائـده ومكـره لئلا يصادفه على غرَّة فيهلكه".

قلت: ونحن –الحمد لله- ليس بيننا هذه الأمور، ولا أحمـل في قلـبي شحناء عليك في دين ولا دنيا، حتى أتمنى صدور الخطأ منك منشـرحًا بـه صدري.

وقد قال ابن جرير الطبري –رحمه الله- في تفسير قوله تعـالى: {يا أيهـا الـــذين آمنـــوا اجتنبـــوا كثـــيرًا من الظن إن بعض الظن إثم}: "إن ظنَّ المؤمن بالمؤمن الشر لا الخير إثم؛ لأن الله قد نهاه، ففعل مـا نهى اللـه عنه إثم، وقوله:{لا تجسسوا}، يقول: ولا يتتبـع بعضـكم عـورة بعض، ولا يبحث عن سرائره يبتغي بذلك الظهور عن عيوبه، ولكن اقنعوا بمـا ظهـر لكم من أمره، وبه فاحمدوا أو ذموا لا على ما تعلمونه من سرائره".اهـ

وأمـا قولـه: "ثم علمت أنـك فتحت مسـجدك الـذي تعطي فيـه درسـك بالهجّانة ... لشرذمة ضلاّل قد طردتهم من مسجدي وأنا أعلم بهم، وكان جوابك أنك تحتويهم وتؤدبهم ..إلخ".

قلت: أولاً: هذا المسجد كان يحضر فيه عدد كبير من الطلاّب يصلون إلى ثلاثمائة أو يزيد، ولا قدرة لي على تتبع كل الحاضرين، إنما كان يـأتي إليّ أحيانًـا بعض الطلاّب بعـد انتهـاء الـدرس يشـتكون إليّ من شـدتك عليهم المفرطة وتبديعك وهجرك لهم، وإشاعة هذا بين العامّة على منبر خطبــة الجمعة، ورغم هذا فقد نصحتهم باحترامك، ولم أسمح لهم بالطعن فيـك، وطالبتهم بمحاولـة إزالـة أسـباب الفتنـة؛ حفظـًا للـدعوة في منطقتـك –منطقــة الهجّانــة-، وحرصًــا على ســلامة العامــة من إدخــالهم في هــذه المهاترات التي تسيء إليك وإلى دعوتك.

ولا أدري لمــاذا تكــرّر هــذه الفريــة رغم أني أجبتــك عنهــا في رســالتي السابقة إليك، وهذا نصُّ كلامي فيها:

"قولك –سلمك الله-: "فلمَّا جـاءك فتيـة الضـلال وغلمـان الضـرار الـذين شـحنوا صـدرك مـني، وقـد أحسـنت الاسـتماع إليهم ..."، إلى أن قلت: "وكنت أنتظر منك –بارك الله فيـك- أن تقـول لهم: ارجعـوا إلى شـيخكم

هو أعلم بكم، أو أن تقول: أمهلوني حتى أسمع من أخي عيـد الكيـال، أو تجرهم زجرًا شديدًا...إلخ".

فأقول: أنا ما أحسنت الاستماع إليهم اسـتماع إقـرار وتصـديق، بـل استمعت إليهم بأذن الناصح الموِّجه لهم؛ ومِمَّا نصحتهم به ووجهتهم إليــه أن يذهبوا إليك ويصلحوا أمورهم معـك، ومَن كـان مخطئًا منهم واعـترف بخطئه وتاب منه، فليعلن هذا.

ثم جاءني بعض الطلبـة المقـربين منـك، وبيَّنـوا لي شـيئًا من أحـوال هـؤلاء، فناصـحتهم أن يسـعوا إلى إصـلاحهم، وإصـلاح ذات بينهم إذا مـا أظهروا التوبة والرجوع إلى الحق.

واعلم –وفَّقك الله- أني لست بالغرِّ الذي يخدعه الصغار، فقـد مـرَّت بي أصناف مختلفة من الطلبة على مرِّ سنوات، وخبرنـا أحـوالهم وكيفيـة التعامل معهم بما يحقِّق المصلحة ويدفع شر من حمل الشر منهم.

ولو كنت مصـدقًا لهم في كـل مـا قـالوه؛ لبـنيت حكمًـا على كلامهم، وجاريتهم في فتنتهم !

وقد وصـلت إليَّ أسـئلة عنـك، يريـدون مـني كلمـة في الطعن فيـك، فكنت أستبعدها ولا ألتفت إليها.

وما منعني من التواصل معك إلا كثرة المشاغل وعدم اهتمامي بهـذه السفاسف التي ما أحب أن تشغلني وتشغلك عن الأمور الأهم.

فكلامك المشار إليه –بارك الله فيك- فيه سوء ظن بأخيك بغير موجب إلا الوساوس والقرائن الفاسدة الغير معتبرة...

وتأمل ما قاله العلامة السعدي-رحمه الله- كما في "مجموع الفوائد" (ص37-40) (فائـدة 27): "يعجبـني مـا وقـع لبعض أهل العلم، وهـو أنـه كتب لـه آخــر من أهــل العلم والــدين ينتقــده انتقــادًا شــديدًا في بعض المسائل، ويزعم أنه مخطيء فيها، حتى أنه قدح في قصده ونيتـه، وقـال مـع ذلـك أنـه يـدين اللـه ببغضـه بنـاءً على مـا تـوهم من خطئـه، فأجـاب المكتــوب له :اعلم يــا أخي أنــك إذا تــركت مــا يجب عليــك من المــودة الدينيــة، والأخــوة الإسـلامية، وسـلكت ما يحـرم عليـك من اتهـام أخيـك بالقصد السيء على فرض أنه أخطأ، وتجنبت الـدعوة بالحكمـة في مثـل هذه الأمور، فإني أخبرك قبل الشـروع في جـوابي لـك عمَّا انتقدتـه على أني لا أتــرك مــا يجب عليَّ من الإقامــة على مودتــك، والاســتمرار على محبتك المبنية على ما أعرفـه من دينـك انتصـاراً لنفسـي، بـل أزيـد على ذلك بإقامة العذر لك بقدحك في أخيـك، أني أعـرف أن الـدافع لـك على ذلك حسن قصد، لكن لم يصحبه علم يصححه، و لا معرفـة تـبين مرتبتـه، ولا ورع ورأي صحيح يوقـف العبـد عنـد حـدِّه الـذي أوجبـه الشـرع عليـه، فلحسن قصدك المتمحض أو الممتزج بشيء آخر قد عفوتُ لك عما كان منك إلي من الاتهام بالقصد السيء، فهب أن الصواب معـك يقينًـا، فهـل

خطأ الإنسان عنوانٌ على سوء قصده، فلو كان الأمر كـذلك، لتوجـه رمي جميع علماء الأمة بالقصود السيئة، فهل سلم أحد من الخطأ؟! وهل هــذا القول الذي تجرأت عليه إلا مخالف لما أجمع عليه المسـلمون من أنــه لا يحل رمي المسلم بالقصد السيء إذا أخطأ في مسألة علمية دينية، والله تعالى قد عفا عن خطأ المؤمنين (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) قال الله: "قد فعلت"، ثم نقول: هب أنه جاز للإنسان القدح في إرادة ما دلت القرائن والعلامـات على قصـده السـيء، فيحـل القـدحُ فيمن عنـدك من الأدلة والقرائن الكثيرة على بعده عن القصود السـيئة مـا لا يـبرر لـك أن تتوهم فيه شيئًا مما رميته به، وإن الله أمر المؤمنين أن يظنـوا بـإخوانهم خـيرًا إذا قيـل فيهم خلافُ مـا يقتضـيه الإيمـان، فقـال تعـالى: {لـولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرًا}.

واعلم أن هذه المقدمة ليس الغرض منها مقابلتك بما قلت، فإني قد ذكرت لك أني قد عفـوت لـك عن حقّي إذا كـان لي حـق، ولكن الغـرض النصـيحة، وأن أعرفـك موقع هـذا الاتهـام ومرتبتـه من العقـل والـدين والمروءة الإنسانية"، انتهى كلامه رحمه الله وهو كلام نفيس فيـه إيضـاح لما أحببت أن أوصله إليك.

أخي العزيز عيد الكيَّال من نافلـة القـول أن أقـول لـك: إني لـو كنت أحمل في قلبي ضغينة عليك، أو أريد تصديق كلام الفتَّانين فيك، ما زرتك في مسجدك بدون دعوة منك، وحضـرت خطبـة جمعـة لـك، وألقيت بعـد الخطبة كلمة، أثنيت فيها على كتبك وجهودك.

- **وأما قولك -بارك الله فيك-:** "ولقد أحزنني كلامك الذي وصل إليَّ في شأن الأولين المطـرودين، لَمَّا قلت: لا نريـد شـقّ الصـف، فهؤلاء ليسوا من الصف، بل هم الـذين يشـقون الصـف، فلا تـأس عليهم".
- **قلت:** أنا لا ألومك إن كنت تعرف مـداخل هـؤلاء ومخـارجهم أكـثر مـني، فحكمت عليهم هـذا الحكم الشـديد، وأنـا أعـذرك في هـذا الأمر؛ لأنه مرَّ بي أمثال هؤلاء في السنوات الخالية.

وأما قولي: "لا نريد شق الصف"، فهذا إعمالاً لأصل أصـيل من أصـول منهج السلف الصالح، ألا وهو الاجتماع على الحق وتـأليف القلـوب عليـه، ومن ثمَّ سـمي أهـل الفرقـة الناجيـة والطائفـة المنصـورة بأهـل السـنة والجماعة.

وهـذا الأصـل مـا أخـال أنـه يحزنـك أو يسـبب لـك إزعاجًـا، فكمـا أن مفارقة المبتدعـة وهجـرهم أصـل سـلفي، فكـذلك تجميـع السـلفيين ومحاولة رأب صدعهم أصل سلفي.

فكلمـتي هـذه تتـنزل على أن يكـون هـؤلاء سـلفيين -عنـدهم ضـعف وأخطاء- ليسوا مبتدعة.

وأنـا أؤيّـدك أن الأدعيـاء الـذين يتظـاهرون بخلاف مـا يبطنـون أنهم يفرِّقون الصف، وفيهم من خصال النفاق ما يجعلهم يرتكسـون في الفتن ويشعلونها، وقد طردت أمثال هؤلاء من مسجدي من سنوات طوال.
لكن في الجانب الآخر تعلّمت من شيخنا العلامة ربيع بن هـادي المـدخلي -حفظـه اللـه- كلمـة هامـة، وهي قولـه: "أنـا لا أحب أن أفقـد سـلفيًّا واحدًا"... إلخ".
وقلت لك أيضًا في هذه الرسالة:
"لكن هناك أمر هام يجب التفطن إليه، ألا **وهو التفرقة بين الجاهـل المغرَّر به، والمبتدع المعاند المخاصم.**
ففي زماننا عمَّ الجهل بالسنة وطريقة السلف، مما يحتاج به الداعية إلى الله على بصيرة إلى صبر عظيم ورفق من أجل انتشـال النـاس من هـذا الجهل العظيم، ومحاولة إيصال الحق إليهم.
فأنا أسألك سؤالاً هامًا: هل كل أهل الهجَّانة يعلمون حقيقة منهج السـلف الصالح في الشدة على المبتدعة؟
والجواب المعلوم -الذي ما أظن أنك تخالفني فيه-: لا!!
فكل من تزي بزي أهل السنة في الظاهر يظنه العامة سـلفيًّا، خاصـة إذا كان يتظاهر بموافقة السلفيين في بعض أصولهم التي يـدعون إليهـا نحـو أصل تحريم الخروج على الحكّام، فهنا تقوى الشبهة عندهم، ولا يـدركون حقيقة الأمر في الشدة على مثل هذا الصنف.
لذلك علينا أن نكون على حذر ونراعي أحوال الناس، فلا نكون فتنة لهم، كما بوَّب البخاري رحمه الله في كتـاب العلم من الصـحيح، فقـال: "بَـابُ مَنْ خَصَّ بِـالعِلْمِ قَوْمًـا دُونَ قَـوْمٍ، كَرَاهِيَـةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُـوا"، وَقَـالَ عَلِيٌّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ»".اهـ
قلت: وأما ما ذكره الأخ عيد الكيّـال في حـقِّ مَن ألمح إليهم بالألقـاب -ولم يسمهم- في أمور هي -كما ذكر- من قبيـل الفسـق والفجـور، فهـذه تحتاج إلى قضاء؛ كي يُفصَل فيها، فعجلتُه بالحكم عليهم بالفسق والفجور هو المذموم؛ لأن الأصـل حرمـة أعراضـهم حـتى يتـبين بيقين ثبـوت هـذه التهم عليهم، وهذا يحتاج إلى بينات وشهود ثقـات، وأن يعـرض هـذا على مَن يحسن القضاء من أهل العلم.
وأما دعواه أنه لما بلغني تحذيره من أحد هؤلاء المـذكورين، أني سـخرت منه، وقلت: "فليكف ابن الكيّال عن هذا"، فهذا مـا لم يحـدث، وليس من خلقي أن أسخر من أحد إخـواني، ولـو أخطـأ، وإذا بلغـني ردًا علميًّا منـك على أحد هؤلاء المذكورين فيه الأدلة والبينات، ما كنت لأردّه بالهوى.
والعجيب أنه استطرد في ذكر أمور لا علاقة لها بأصل المبحث؛ وهـذا من تسويل الشيطان، لذلك فقـد صـدق في قولـه في آخـر الكلمـة: **"فهذه**

بعض الأسباب التي جعلت شيطاني يوسوس لي، وكلُّ مـؤمن موسوس".
قلت: وأشكره على جهاده في ردّ هذه الوساوس؛ حيث قلت بعـد ذلـك: "غير أني رددت وسوسة شيطاني وقلت له: اخسأ، بل نحمد الرجل على نصيحته، ونبارك له سعيه...".
وأرجو أن أكون أزلت عنه في هـذا المقـال اللبس الـذي كـان سـببًا هـذه الوساوس الشيطانية.
ولذا الذي أرجوه من الشيخ عيـد الكيّـال –بـارك اللـه فيـه- أن يتـنزه عن إدخالنا في مهاترات جانبية، وأن يوّفر وقتي ووقته لمـا هـو أنفـع لنـا عنـد الله عز وجل.
فنحن في أشد الحاجة إلى أوقاتنا في نشر الحقِّ وتبيينه لعامة المسلمين في القرى والنجوع التي لم يصل إلى بعضها دعوة التوحيد إلى الآن.
وكذلك إلي بيان وسطية منهج السـلف الصـالح للـراعي والرعيـة بعـد أن أساء من أساء إليها من الغلاة؛ لذلك علينا أن نتكاتف جميعًا لتحقيق هـذه الغاية العظيمة، وأداء هذه الأمانة الثقيلة، وأن نترك حظوظ أنفسنا جانبًا.
وعلينـا أن نصـطحب الرفـق في دعوتنـا للعامة خاصَّـة، مـع الصـبر على الجاهل منهم، فهذا هو سبيل الأنبياء والرسل.

والله المستعان وعليه التكلان.

وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه وسلّم.

وكتب
أبو عبدالأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري
18 شوال 1439 ه